الأمم المتحدة

A/C.3/56/SR.3

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
5 April 2002
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد الهنائي ..... (عُمان)

المحتويات

البند ٢٧ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة*

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة*

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة*

تنظيم الأعمال

* بنود قررت الجمعية أن تنظر فيها معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-56852 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٢٧ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة (A/56/140)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (A/56/3، A/56/57-E/2001/5، A/56/73-E/2001/68 و Add.1، A/56/114-E/2001/93 و Add.1، A/56/169، A/56/180، A/56/288-E/2001/104؛ A/C.3/56/L.2 و L.3)

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (A/56/152)

١ - **السيد لانغمور:** (المدير، شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية) قال إن الهجمات الإرهابية على مركز التجارة العالمي ووزارة الدفاع عززت أهمية ألا تعالج جميع البلدان المهتمة بشأن الإرهاب مجرد أعراضه فحسب بل أن تعالج جذوره: الفقر والعجز اللذان يولدان الإحباط واليأس.

٢ - وأضاف يقول إن نشر تقرير عام ٢٠٠١ عن الحالة الاجتماعية في العالم (E/2001/70) جاء لذلك في الوقت المناسب. فهو يغطي نطاقاً واسعاً من المسائل ويبرز مختلف العلاجات الاجتماعية المعاصرة، وموضوعه المشترك هو الإنصاف، لأن التفاوت الشديد في العديد من البلدان يشكل عائقاً كبيراً في طريق النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر. وإن هذا التقرير يمثل مجهوداً تحليلياً كبيراً تقوم به الشعبة ويصدر حالياً كل أربع سنوات. ومع ذلك، وخصوصاً منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية عام ١٩٩٥، حصلت زيادة مدهشة في الاهتمام العالمي بالمسائل الاجتماعية، وتساءل عما إذا كان ينبغي نشر التقارير المواضيعية الأقصر بتواتر أكبر، مثلاً كل سنتين.

٣ - وقدم لتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة (A/56/140)، وقال إن الدورة الاستثنائية التي عُقدت في جنيف لإجراء استعراض خمسي لتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي قد جددت وعززت الالتزام بالقضاء على الفقر، وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة، والتشجيع على التكامل الاجتماعي. وقال إن الوثيقة التي تمخضت عن ذلك وعنوانها "مبادرات أخرى من أجل التنمية الاجتماعية" التي أرفقت بقرار الجمعية العامة دا-٢/٢٤ تضع إطاراً لعمل منسق يرمي إلى تعزيز التنمية الاجتماعية العادلة والمنصفة في سياق العولمة والتحديات الأخرى.

٤ - ومضى يقول إنه في حين أن مؤتمر قمة الألفية، الذي عقد بعد الدورة الاستثنائية ببضعة أشهر فقط، ألقى بظله عليها نوعاً ما من حيث الأثر السياسي العالمي، فظلت متابعة مؤتمر القمة العالمي ذات أهمية بالغة، خصوصاً بوصفها عنصراً مركزياً في تنفيذ إعلان الألفية. وقد وفّر تقرير الأمين العام لمحة عامة على التدابير المتخذة منذ تموز/ يوليه ٢٠٠٠.

٥ - وأردف قائلاً إن هناك تقريراً آخر للأمين العام يعالج دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية (A/56/73-E/2001/68). وقد تضمن آراء الحكومات في مشروع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية التي ترمي إلى تهيئة بيئة داعمة لتطوير التعاونيات. وقال إن الحكومات ردّت

عموماً بصورة إيجابية على مشروع المبادئ التوجيهية، رغم أنها قدَّمت بعض الاقتراحات التي أعدت على أساسها مبادئ توجيهية منقحة وألحقت بالتقرير. كما أبلغت الحكومات عن مواصلة دعمها لتطوير التعاونيات.

٦ - وأضاف قائلاً إن تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها (A/56/180) يؤكد أن العولمة وتمكين الشباب من القضايا ذات الأولوية، في الوقت الذي تُستعرض فيه الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية الرامية إلى تنفيذ البرنامج. وكما هي الحال بالنسبة لجميع التقارير التي تُقدم إلى اللجنة، تأمل الأمانة العامة في أن تشجع تقاريرها على مزيد من التحليل والتوصيات.

٧ - **السيد أسدي** (جمهورية إيران الإسلامية) تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، وقال إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية قد ركز على مناقشة السياسات الدولية بشأن التنمية الاجتماعية. وإن مؤتمر القمة حدَّد الحكومات بوصفها صاحبة المسؤولية الرئيسية عن كفالة تحقيق التنمية الاجتماعية والرخاء الإنساني، مع الاعتراف بأهمية الدور الذي يؤديه المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٨ - وقال إن التنمية الاجتماعية تؤكد على التنمية البشرية، وهي ضرورية لخلق بيئة وطنية ودولية تفضي إلى التقدم عموماً ورخاء الجنس البشري في جميع أنحاء العالم. وإن العدالة الاجتماعية ذات أهمية رئيسية بالنسبة للمجتمع الحديث؛ وينبغي ألا تكون ضحية للتناقض الحزبي أو العقائدي أو السياسي.

٩ - وأردف يقول إن القضاء على الفقر ذو أهمية أساسية بالنسبة للتنمية الاجتماعية والرخاء البشري وينبغي أن يكون موضع التركيز في الاستراتيجيات الاجتماعية-الاقتصادية الوطنية والتعاون الدولي من أجل التنمية. وإن الاتفاق في الإعلان بشأن الألفية على هدف التخفيض من مستوى الفقر المدقع إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥ يحمل تأكيداً جديداً على الأهمية البالغة لمكافحة الفقر؛ وفضلاً عن ذلك، فإن عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر يدعو إلى شن حملة عالمية لتحقيق تلك الغاية.

١٠ - وأضاف يقول إن العديد من الحكومات في أنحاء العالم النامي ما زالت تتخذ إجراءات لمحاربة الفقر على الصعيد الوطني، رغم أن البيئة الخارجية أعاقت محاولاتها. وإن من البديهي أن وجود بيئة دولية مواتية وتعاون دولي فعَّال من أجل التنمية ذو أهمية حاسمة في مساعدة الحكومات الوطنية على وضع برامجها للقضاء على الفقر وتنفيذ تلك البرامج. وإن مجموعة الـ٧٧ والصين، إذ تثني على النهج المتبع في تقرير الأمين العام (A/56/140) في ذلك الصدد، فإنها كذلك تؤيد اقتراح إنشاء صندوق للتضامن العالمي للقضاء على الفقر. وفضلاً عن ذلك، فإن تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات في مجال التنمية الاجتماعية يلعب دوراً حاسماً في جهود التعاون ويتطلب مشاركة فعالة ودعماً من وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة.

١١ - ومضى يقول إن مفاهيم الحماية الاجتماعية وتوفير شبكات السلامة والتقليل من التعرض للخطر هي مكونات لا يمكن فصلها عن التنمية الاجتماعية، لا سيما نظراً للأثر الموهن الذي تحدثه العولمة في جميع جوانب الحياة في المجتمعات النامية. وإن الحوار بشأن الحماية الاجتماعية الذي جرى في الدورة التاسعة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية كان عظيم الفائدة والإيضاح وينبغي أن يستمر. وينبغي لبرنامج عمل اللجنة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ أن يساعد في الحملة الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية على نطاق عالمي، وقد أكدت مجموعة الـ٧٧

والصين من جديد التزامها بالمشاركة على نحو فعَّال في جميع المناقشات. ويُقر الموضوع المحدد لعام ٢٠٠٢ بأهمية تكامل السياسة الاجتماعية والاقتصادية. وفي ذلك الصدد، فإن أثر السياسات الجزئية الوطنية والدولية في الحالة الاجتماعية ينبغي تقييمه على الدوام كما ينبغي أن تراعي السياسات الاقتصادية إستراتيجيات القضاء على الفقر، والإنفاق في القطاع الاجتماعي وبرامج الحماية الاجتماعية.

١٢ - وأردف يقول إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أوصى بأن تدرس الجمعية العامة أفضل الطرق لتناول استعراضات تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية للتسعينيات، بما في ذلك صيغتها وتواترها. وفي ذلك الصدد، يلزم أن يكون هناك تفاعل وتعاون فيما بين كافة الجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والصناديق والبرامج والمؤسسات المالية الدولية. وإن مما يوازي ذلك في الأهمية هو كفالة تحقيق التكامل بين التعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية وسائر العمليات المتعددة الأطراف.

١٣ - واختتم قائلاً إن إحراز التنمية الاجتماعية أصبح مسألة إرادة وموارد. وإن الإرادة موجودة لكن وجود نظام فعَّال للتعاون الدولي من أجل التنمية لدعم الجهود الوطنية لم يتبلور بعد. ولا بد من التعرف على موارد جديدة ومبتكرة لتمويل التنمية الاجتماعية. كما يمكن لحملة الدعوة المقترحة أن تساعد في هذا الصدد.

١٤ - **السيد غوفين** (بلجيكا)، تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، وبالإضافة إلى ذلك أيسلندا وتركيا وليختنشتاين ومالطا، وقال إن رؤساء الدول والحكومات، أكدوا من جديد، في الإعلان بشأن الألفية، التزامهم بدعم قيم ومبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة وأعربوا عن جزمهم بأن العولمة يمكن أن تكون قوة إيجابية لشعوب العالم. وقد أصبح إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن لعام ١٩٩٥ يشكل بالفعل عقداً اجتماعياً جديداً للعالم؛ وبعد خمس سنوات، أكدت الدول من جديد رغبتها في تنفيذ الالتزامات التي تم الإعراب عنها في كوبنهاغن وجعل العولمة أكثر إنسانية.

١٥ - ومضى يقول إنه لا يمكن أن توجد تنمية اقتصادية مستدامة دون تنمية اجتماعية. فالتفهم الواسع للتنمية هو الإنجاز السياسي الأساسي لكوبنهاغن ومؤتمرات القمة والدورات الاستثنائية للجمعية العامة في السنوات العشر الماضية. وإن الاتحاد الأوروبي يعتبر، فضلاً عن ذلك، أن وجود نهج يراعي الفروق بين الجنسين لا بد منه في جميع السياسات الاجتماعية وأن تعزيز تمكين المرأة ومشاركتها ينبغي أن يكون هدفاً رئيسياً في أي سياسة للحماية الاجتماعية.

١٦ - وأردف يقول إن سنة ٢٠٠١ كانت مكرسة للمتابعة التنفيذية للالتزامات المقدمة في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة. وبمناسبة انعقاد الدورة التاسعة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية، قدم الاتحاد الأوروبي بعض الأفكار الجديدة بشأن الحماية الاجتماعية: وعلى سبيل المثال، أنه بخلاف الأفكار المسلم بها عن آثار العولمة الضارة بالفقر، لا توجد صلة نظامية بين الانفتاح على العولمة وتزايد الفقر؛ فالحملة الرامية إلى تخفيض الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ ينبغي أن تكون جزءاً من إطار الحماية الاجتماعية؛ وأن الحماية الاجتماعية ينبغي أن يُنظر إليها بوصفها استثماراً في رأس المال البشري وأن الإنفاق عليها يُسهم في النمو؛ وأن الحماية الاجتماعية هي في المقام الأول من مسؤولية الحكومات، لكن المجتمع

المدني ككل ينبغي أن يكون ذا صلة بالجهود الرامية إلى إصلاح نُظم الحماية الاجتماعية.

١٧ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يرغب أيضاً في أن يؤكد على أن ضحايا فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ينبغي أن يتلقوا حماية اجتماعية كافية؛ وأنه ينبغي وضع حد أدنى لمعايير الحماية الاجتماعية المصممة لفرادى البلدان؛ وأن الاتحاد يدعم دون تحفظ "الاتفاق العالمي" الذي ذكره الأمين العام بوصفه أداة لتعزيز مسؤولية القطاع الخاص عن التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية.

١٨ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بتجميع موجزات التقارير عن نتائج مؤتمر القمة العالمي والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة التي وفرتها منظومة الأمم المتحدة (A/56/140، الفقرة ٢٦). وقال إن هذا التجميع يدل على التزام المنظومة بتنفيذ القرارات التي اتخذت في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين. وإن الاتحاد الأوروبي يكرر اعتقاده بأن لجنة التنمية الاجتماعية أفضل أداة لمتابعة هذه الالتزامات، ويجب أن توفر منتدى لتبادل الممارسات والخبرات الجديدة فيما بين المشتغلين بالتنمية الاجتماعية. وإن الاتحاد يُعلق أهمية خاصة على ما تم الاتفاق عليه في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين بشأن الولايات التي عُهد بها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية.

١٩ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالالتزامات المقدمة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في أيار/ مايو ٢٠٠١ بشأن التقيد بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل، والحاجة إلى الاستثمار في الهياكل الأساسية الاجتماعية، وتخفيض الإنفاق العسكري المفرط، وتعزيز قطاعي الصحة والتعليم. كما إنه يرحب بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي تخصيص مناقشته الرفيعة المستوى في عام ٢٠٠٢ لتعزيز الموارد البشرية، لا سيما في مجالي الصحة والتعليم.

٢٠ - كما أعرب عن رغبة الاتحاد في أن يوجه الانتباه إلى المسائل المتعلقة بالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة. وقال إن لجنة التنمية الاجتماعية ستنظر في دورتها المقبلة في آليات رصد القواعد الموحدة المتعلقة بتساوي الفرص للمعوقين، في حين أن المقرر الخاص لمسألة العجز سيعرض اقتراحات بشأن كيفية تعزيز هذه القواعد. وإعداداً لمناقشات اللجنة بشأن الشباب، فإن من الضروري التفكير في سياسة أكثر تكاملاً وأكثر شمولاً تتناول اهتماماتهم في جميع مراحل التخطيط وصنع القرار والتنفيذ. وإن الاتحاد الأوروبي سيدرج أيضاً عدداً من الشباب في وفوده المرسلة إلى الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة، المعنية بالطفل.

٢١ - وأضاف قائلاً إن الأعمال التحضيرية للجمعية العالمية الثانية للشيخوخة التي ستعقد في مدريد في نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ هي مسألة ذات أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وستكون مناسبة ممتازة للاستجابة للتحديات والفرص في مجال الشيخوخة؛ وسيصبح الحوار بين الأجيال أداة رئيسية في مجال التنمية الاجتماعية. وسيعقد مؤتمر إقليمي للمتابعة في برلين في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢.

٢٢ - ومضى يقول إن الأهمية التي يعلقها الاتحاد الأوروبي على تكامل جميع الفئات في المجتمع تنبع من استنتاجات اجتماع المجلس الأوروبي المعقود في ستوكهولم في آذار/ مارس ٢٠٠١. فقد اضطلع الاتحاد الأوروبي بتحديث النموذج الاجتماعي الأوروبي بغرض إيجاد اتحاد دينامي يتألف من دول اجتماعية فعالّة ووضع نصب عينيه أهداف تحسين نوعية العمالة التي تعزز الاستيعاب

الاجتماعي وتشجع مشاركة الشركاء الاجتماعيين في إدارة التغيير، وتكفل مسؤولية المشاريع، وتصميم نظم الحماية الاجتماعية، بما في ذلك خطط التقاعد الموثوقة. وقال إن هذا الاجتماع هو مثال على إرادة الاتحاد الأوروبي في أن يعطي شكلاً مباشراً ومادياً لنتائج مؤتمر القمة العالمي والدورة الاستثنائية. وإن أعضاءه مصممون على إدخال مزيد من التحسين على نظم الحماية الاجتماعية وملتزمون بمواصلة المناقشة بشأن مستقبل السياسات الاجتماعية في إطار الاتحاد الأوروبي نفسه وفي إطار الأمم المتحدة.

٢٣ - **السيد موواليفي** (بوتسوانا) تكلم بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، فقال إن بلدان الجماعة مشغولة في تنفيذ اتفاق للشراكة من أجل القضاء على الفقر موقعة في كوتونو، بنن، في حزيران/ يونيه ٢٠٠٠. وإن وباء الإيدز قد ظهر مؤخراً أيضاً ليكون معيقاً رئيسياً آخر في وجه التنمية الاجتماعية في هذه المنطقة الفرعية، والنساء والشباب هم أكثر المتضررين به. وقال إن بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي - وهم شركاء رئيسيون في الاستراتيجية العالمية التي استُكملت مؤخراً بشأن الإيدز - تعمل دون كلل على تخفيض تعرض الأفراد للخطر، ووضع استراتيجيات للتخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي لهذا الوباء وتعزيز الأبحاث في مجال اللقاحات ومبيدات الجراثيم. وما زالت المساعدة الدولية ذات أولوية، لا سيما نظراً للحاجة على نطاق واسع إلى الوصول إلى معالجة ممكنة.

٢٤ - وأضاف يقول إن آثار الصراع المسلح في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالت تعرقل جهود التنمية في هذين البلدين؛ وإن حكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي ما زالت ملتزمة بالعملية المترابطة للسلم والتنمية.

٢٥ - وأردف يقول إن بلدان الجماعة الإنمائية تقر بأن التعليم هو المفتاح للقدرة على التنافس في الاقتصاد العالمي، فأصلحت السياسات المحلية للتأكيد على التعليم الأساسي للجميع. وإن مسألة المسنين هي ذات أهمية حاسمة أيضاً، ولذلك فإن الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي ترحب بالأعمال التحضيرية للجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، وتؤكد على أهمية المبادرات الإقليمية في هذا الصدد.

٢٦ - **السيد ماكويرا** (شيلي) تكلم بالنيابة عن فريق ريو، وأثنى على مديرة شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية، الذي سيتقاعد في عام ٢٠٠٢.

٢٧ - وأضاف قائلاً إن وفده لاحظ بذعر أن الهجمات الإرهابية التي حدثت في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ لم تسبب خسارة لا تُعوض في الأرواح ودماراً مادياً هائلاً في الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل ستؤدي أيضاً إلى احتمال مفاقمة الاتجاه المتوقع نحو انكماش عالمي. وإن ذلك سيؤثر إلى حد بعيد على البلدان النامية بزيادة الفقر والضعف والتهميش، وستكون لها أيضاً آثار على العالم الصناعي، الذي اضطُر بالفعل أن يقلل من حجم توقعاته في النمو في السنة المقبلة.

٢٨ - وأردف يقول إن مكافحة الإرهاب أصبحت له أهمية فائقة في جدول الأعمال الدولي. ويجب على الأمم المتحدة أن لا تعطي المشروعية للعمل الدولي دفاعاً عن السلم والأمن فحسب بل يجب عليها أن تتابع بقوة تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمبادرات الجديدة التي اتخذت بعد خمس سنوات للقضاء على الفقر وتعزيز التكامل الاجتماعي وتقوية الأمن البشري.

٢٩ - وأضاف قائلاً إن أحد الأهداف الرئيسية للمجتمع الدولي هو تخفيض الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥؛ ومكافحة الفقر هي واجب وليست خياراً. ومن الاجتماعات المقبلة ذات الأهمية الحاسمة الدورة المقبلة للجنة التنمية الاجتماعية، التي يجب أن تعالج مسألة تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية كي تسمح للأسواق بأن تعمل بكفاءة ضمن إطار القيم الأخلاقية. وينبغي لهذه الاجتماعات أيضاً أن تعتمد اتفاقات تُفضي إلى تعاون مؤسسي دولي أفضل بين وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، بغية مساعدة الدول على تحسين نوعية الحياة لمجتمعاتها.

٣٠ - وأضاف يقول إن فريق ريو ملتزم بالكفاح ضد الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي بوصف ذلك أمراً أساسياً لتدعيم الديمقراطية وبناء عالم أكثر عدلاً وسلامة، على النحو الوارد في الإعلان الذي تم اعتماده في سنتياغو في آب/ أغسطس ٢٠٠١. وإن التزام الفريق يشتمل على اعتماد تدابير صارمة ومنسقّة لإحراز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بناء على أساس العمالة اللائقة والتعليم الصحيح والخدمات الصحية الشاملة لأكثر القطاعات حاجة. وهو يتطلع إلى تلقي دعم ثابت من المجتمع الدولي في ذلك المجهود.

٣١ - **السيد باوليو** (أوروغواي) تكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية والدولتين المنتسبتين لها بوليفيا وشيلي، فقال إن المواضيع الأساسية للقضاء على الفقر وإيجاد العمالة والتكامل الاجتماعي في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن يجري النظر فيها حالياً في سياق العولمة وغيرها من التحديات. وإن الجمعية العامة دعت، في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين، إلى تقاسم أفضل الخبرات والممارسات لدى إقامة نُظم للحماية الاجتماعية أو تحسين النظم القائمة فعلاً، وأدرجت تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية بين المبادرات الجديدة للتنمية الاجتماعية. وقال إن السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية والدولتين المنتسبتين لها تؤيد هذه الأفكار وقد اتخذت تدابير مناسبة مع الفهم بأن إحراز هذه الأهداف هو مهمة طويلة الأجل.

٣٢ - وأردف يقول إن السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية ودولتيها المنتسبتين قد وضعت جدول أعمال يستند إلى ميثاق بوينس أيرس بشأن الالتزام الاجتماعي لحزيران/ يونيه ٢٠٠٠. وتبع ذلك التزام غرامادو، بالبرازيل، في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، الذي وضع أهدافاً مشتركة في مجال التنمية الاجتماعية، ومؤتمر قمة فلوريانوبوليس للرؤساء، بالبرازيل، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠، الذي تم فيه اعتبار اجتماع وزراء التنمية الاجتماعية للسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية ودولتيها المنتسبتين مؤسسة هي بمثابة المنتدى السياسي والتقني للمجموعة في ذلك الميدان. وقد اجتمع هذا المنتدى في آذار ٢٠٠١، وعالج مسائل عدم المساواة والفقر وعمل الأطفال بوصفها تحديات ذات أولوية في جميع أنحاء المنطقة، ومن أجلها ستوضع برامج من قبل فريق تقني. وقد اقترح الوزراء وضع استراتيجيات إقليمية للقضاء على الفقر وعمالة الأطفال بوصفهما الاتجاه الرئيسي لإدارة الاقتصاد الكلي بغية تحقيق النمو المستدام.

٣٣ - ومضى يقول إنه بالإضافة إلى التحديات في وجه جدول الأعمال الاجتماعي لبلدان السوق المشتركة للجنوب وبوليفيا وشيلي، ينبغي إيلاء الاعتبار لعملية العولمة في البيئة الدولية. فهناك صعوبات معينة ذات أثر مباشر على البلدان النامية في المنطقة لم تُحل بعد، كتحقيق نظام غير تمييزي في التجارة الدولية مع توزيع أكثر عدلاً لمنافع النمو الاقتصادي.

٣٤ - واختتم قائلاً إن بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي، مقتنعة بأن مزيجاً من الجهود الوطنية والإقليمية والدولية سيجعل من الممكن تحقيق الأهداف المقترحة في مؤتمر قمة كوبنهاغن والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين من أجل تعزيز التقدم الاجتماعي، والرفاه، ومستويات معيشة أفضل للجميع.

٣٥ - **السيد أموروس نونييز** (كوبا) قال إن حالة العالم أصبحت متزايدة التعقيد بسبب الأحداث التي جرت في الشهر الفائت، لكنَّ من المهم الانتباه إلى أن العالم النامي لا يرى آمالاً في التخفيف من الفقر المتزايد والبطالة وسوء الصحة والتغذية. فقد استمرت هذه الظروف على الرغم من الالتزامات التي قُدمت في مؤتمر قمة كوبنهاغن وفي الإعلان بشأن الألفية. فأهداف التعاون الدولي التي تمَّ تحديدها في كوبنهاغن لم تُلب على الإطلاق، ولم تؤد العولمة، التي كان يمكن أن تحقق التقدم والرخاء، إلا إلى زيادة التهميش الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد العالمي.

٣٦ - وأضاف قائلاً إن البلدان الغنية يجب أن لا تتهرب من مسؤوليتها عن الوفاء بالتزاماتها بمحاولة اعتبار التنمية الاجتماعية مسألة داخلية حصراً. فتلك الالتزامات، التي أعيد التأكيد عليها في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين، هي أفضل وسيلة متاحة لتوليد بيئة دولية تضمن التقدم الاجتماعي للجميع. وينبغي تقييم السياسات والنماذج الاقتصادية للوقوف على ما إذا كانت تعزز العدالة الاجتماعية. وفضلاً عن ذلك، فإن الجهود المبذولة للتخفيف من التقلب المالي الدولي وإيجاد مصادر مبتكرة لتمويل التنمية الاجتماعية من شأنها أن تكمل هذه الالتزامات.

٣٧ - وأردف يقول إن كوبا نفَّذت بنجاح سياسات التنمية الاجتماعية القائمة على العدالة الاجتماعية. فشبابها يتلقون أولوية عليا، وتقوم الحكومة على تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. كذلك فإن الحكومة ترى أن رخاء المسنين لديها هو مؤشر على التنمية. فقد تمت للمسنين كفالة الرعاية الطبية المجانية والأمن الاجتماعي، مما ساعد على رفع العمر المتوقع إلى ٧٥ سنة. وقال إن كوبا ستعمل على كفالة أن تتمخض الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة المقبلة عن وضع استراتيجيات لمعالجة العدد المتزايد من المسنين في كثير من البلدان وتحسين رفاههم. كما تولي أولوية عليا للخدمات المقدمة إلى المعوقين، في مجالات الصحة والتعليم والعمالة والثقافة والرياضة.

٣٨ - واستأنف قائلاً إن كوبا حققت الكثير وبرهنت على أن التنمية الاجتماعية يمكن أن تتحقق حتى دون تنمية اقتصادية رئيسية وأن وجود توزيع عادل للثروة يمكن أن يعزِّز التقدم الاقتصادي، على الرغم من الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة.

٣٩ - **السيد رشدي** (مصر) قال إن مختلف الصكوك الدولية أكدت على أن الحق في التنمية هو حق إنساني أساسي وله أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية. ورغم أن إعلان كوبنهاغن أسهم في إعطاء دفع جديد لمسألة التنمية، لا زالت الفوارق داخل الدول وفيما بينها تواصل اتساعها ولا زال التعاون التقني الذي توفره منظومة الأمم المتحدة للبلدان النامية في تراجع. ويجب على المجتمع الدولي والبلدان المانحة وفقاً لذلك أن تُكثِّف جهودها لتغيير هذا الاتجاه.

٤٠ - وأضاف يقول إنه يجب، على وجه الخصوص، أن يتجلى في استراتيجيات التنمية الاجتماعية احترام التنوع الثقافي والاقتصادي ويجب أن لا يتم فرض نُهج لا تنسجم مع الظروف المحلية. فالمسألة ليست مجرد تكثيف للنشاط الاقتصادي: فهناك حاجة أيضاً لتوزيع أكثر عدلاً للثروة العالمية. ورغم أن التنمية الاجتماعية هي بصورة رئيسية مسؤولية وطنية، فإنها لا يمكن تحقيقها بالفعل دون دعم دولي، ينطوي على إعفاء من الدين ومساعدة تقنية ومالية وإزالة لعوائق التجارة. وإن مما يدعو إلى القلق أن يُخفق المجتمع الدولي في الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٤١ - وأردف يقول إن التنمية الاجتماعية لا يمكن أن تُعالج دون إشارة إلى حق جميع الشعوب في تقرير المصير، بما في ذلك السيادة الكاملة على مواردها الطبيعية.

٤٢ - **السيد لي هويين** (جمهورية كوريا) شدَّد على أهمية نتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، لا سيما فيما يتعلق بالفقر والإيدز والإعفاء من الديون. وقال إن مؤتمر قمة الألفية والدورة التاسعة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية تمخضتا أيضاً عن أُطر أساسية دولية متفق عليها بالنسبة لخلق مجتمع سالم مستقر وعادل، فأنعشتا من جديد الجهود الرامية إلى التغلب على الفقر وتعزيز العمالة الكاملة والقضاء على العوائق التي تقف في وجه التكامل الاجتماعي.

٤٣ - ومضى يقول إن الأزمة المالية التي حدثت مؤخراً في آسيا أساءت لعلاقات العمل وأدت إلى هبوط شديد في معدلات العمالة، فأضعفت النسيج الاجتماعي وهددت بمزيد من الاستبعاد للفئات المحرومة. وقال إن حكومة بلده، مع ذلك، نهضت على نحو فعَّال لمجابهة هذا التحدي. فانطلاقاً من التزامها الكامل بالتنمية الاجتماعية، نفَّذت خططاً واسعة لإقامة نظام "الرفاه المنتج" بما ينسجم مع أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٤٤ - واستأنف قائلاً إن مما هو معروف على نطاق متزايد أن التعليم يشكل الأداة الرئيسية للتكامل الاجتماعي. لذلك فقد فإن حكومة بلده أعطت التعليم أولوية عليا. كما رحبت بقرار الدورة الاستثنائية بتكثيف الالتزام السياسي لسد الثغرة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥ وكفالة تحقيق تعليم ابتدائي مجاني وإلزامي وشامل للذكور والإناث على السواء بحلول عام ٢٠١٥. والاستثمارات الموظفة لتعزيز نوعية التعليم على جميع المستويات تشكل جزءاً لا يُستغنى عنه من الجهود المبذولة لتوسيع العمالة وتعزيز المساواة بين الجنسين في المدارس وأماكن العمل.

٤٥ - وأضاف قائلاً إنه، على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها حكومة بلده في أعقاب الأزمة المالية في آسيا، حافظت على التزامها بالمساعدة الإنمائية الرسمية، التي اشتملت على برامج تعاونية تؤكد على الملكية المحلية وتعزز تنمية الموارد البشرية بالشراكة مع أقل البلدان نمواً. كما تركز هذه البرامج على بناء القدرات في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

٤٦ - ومضى قائلاً إنه لتخفيض التهميش والوصول إلى الحد الأقصى من الجوانب الإيجابية للعولمة، لا بد أيضاً من إدارة للموارد تتسم بالكفاءة. والحقيقة أن السياسة الاقتصادية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الاجتماعية، على نحو ما أكدته من جديد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة والدورة التاسعة والثلاثون للجنة التنمية الاجتماعية. وقال إن وفد بلده، في ذلك الصدد، يؤيد سلسلة اجتماعات أفرقة الخبراء المزمع عقدها بشأن الأثر

الاجتماعي للسياسات الاقتصادية، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام (A/56/140، الفقرة ٣٢).

٤٧ - **السيد يحيى** (ماليزيا) وصف السياق الذي انعقد فيه مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وقال إن عام ١٩٩٥ شهد عصر العولمة وهو بسير قدُماً، مع فرص بدت غير محدودة لحدوث رخاء أكبر. غير أنه ما زال أكثر من بليون نسمة يعيشون في حالة فقر مدقع، وملايين الناس عاطلين عن العمل، وعدد متزايد من المجتمعات تتجزأ على طول "خطوط الأخطاء" العرقية أو الإثنية أو الاجتماعية.

٤٨ - وأضاف قائلاً إن الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين أظهرت أن الفقر والبطالة وانعدام المساواة والاستبعاد الاجتماعي والتمييز والأزمات الاقتصادية الشاملة والصراعات المدنية زادت حدة في السنوات التي أعقبت مؤتمر القمة. وظل الفقر أكبر تحد، يستلزم نمواً مستداماً ومنصفاً على نطاق عالمي، وجهوداً جماعية ومنسقة لإحراز أهداف مؤتمر القمة ومعالجة المفارقات. وعلى الرغم من الجهود المثلى التي تبذلها البلدان النامية لكفالة بيئة تمكن من التنمية الاجتماعية، أدت العولمة غير المقيدة إلى جعل الأهداف العالمية غير قابلة للتحقيق.

٤٩ - ومضى يقول إن الفقر والتفكك الاجتماعي، في عالم العولمة، يشكلان خطراً حقيقياً على السلم والرخاء الدوليين. ورغم أن التجارة ازدادت في السنوات الأخيرة، فقد حصل تناقص مستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية. ولدعم السلم والرخاء، على المجتمع الدولي أن يتكاتف لحمل مسؤولية مشتركة في إدارة تنمية اقتصادية واجتماعية على نطاق العالم.

٥٠ - واستأنف قائلاً إن وفد بلده قلق إزاء استمرار العنف الاجتماعي ضد الأقليات والمرأة والطفل في أنحاء العالم دون انقطاع، وإزاء أخطار المخدرات والجريمة عبر الوطنية وسرعة انتشار الأمراض كالملاريا والسل والإيدز. وإن هذه التحديات تفوق قدرات فرادى الدول؛ ولا بد من شراكات حقيقية على الصعيد الدولي. وعلى وجه الخصوص، يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تواصل مساعدة البلدان النامية على تنفيذ برامجها الإنمائية الاجتماعية والإنسانية.

٥١ - وواصل قائلاً إن برنامج ماليزيا الإنمائي الوطني، من جانبه، تتجسد فيه سياسات التكامل الاجتماعي التي تستهدف الفئات المعرضة للخطر، وتركز على ضرورة توازن النمو مع حماية البيئة والموارد الطبيعية. وإن المجتمع المدني والقطاع الخاص مشتركان بالكامل في مبادرات التنمية الاجتماعية الوطنية.

٥٢ - ونظراً لأن ٤٢ في المائة من سكان البلد هم دون سن ٢٥ سنة، حظيت سياسات الشباب وبرامجهم بأولوية متزايدة. والهدف هو بناء مجتمع شباب مرن قادر على الإسهام في بناء الأمة ويستطيع مواجهة التحديات التي تعترض أمة تتنامى بسرعة. كما وضع التأكيد على تعزيز الأسرة ودور الأبوين في غرس القيم الأخلاقية والروحية.

٥٣ - أما بالنسبة للمعوَّقين، فإن ماليزيا تعمل جاهدة على جميع الأصعدة على تعزيز مساواتهم ومشاركتهم الكاملة في المجتمع، من خلال أمور منها تشكيل مجلس وطني لإسداء النصح والمشورة للمعوَّقين، ساعد على وضع تشريعات لحماية حقوقهم ومنع الإساءة إليهم أو إهمالهم أو التمييز ضدهم. كذلك منح إعفاء من الضرائب مقابل العناية بالمعوقين ودعمهم، وأنشئت آلية حكومية تركز على توفير التعليم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. كما تنفذ برامج لتوفير التدريب والعمالة لهؤلاء

الأشخاص؛ ومنها برامج إعادة التأهيل على أساس مجتمعي.

٥٤ - واختتم قائلاً إنه فيما يتعلق بالمسنين، تعتبر حكومته أن إعداد جميع السكان للمراحل المتأخرة من العمر هو جزء متكامل من سياساتها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الخصوص، فإن التخطيط للمسنين يجب أن يعير انتباهاً للتغيرات في خصائص المسنين وتوقعاتهم، كالحاجة إلى استقلال أكبر من الناحيتين المالية والشخصية، وأهمية التأكيد على الاعتماد المتبادل بدلاً من الاتكال على الغير.

٥٥ - **السيدة الفارس** (الجمهورية الدومينيكية)، أشارت إلى البند ١٠٩، وقالت إن العالم، خلال القرن الحادي والعشرين، سيضطر إلى معالجة التغيرات الاجتماعية والسياسية التي تمخضت عن تزايد طول العمر. وإن الزمن المتبقي للإعداد للجمعية العالمية الثانية للشيخوخة لعام ٢٠٠٢ أصبح قصيراً، ولكن اللجنة التحضيرية ستواصل جهودها في دورتها في كانون الأول/ ديسمبر لوضع الصيغة النهائية لاستراتيجية طويلة الأجل. ويلزم أن تركز على المسائل الموضوعية. وقالت إن وفدها يرغب في أن يقدم بعض التعليقات الأولية.

٥٦ - وواصلت تقول إن الجمعية العالمية ينبغي، أولاً، أن تركز على الشيوخة والتنمية. فزيادة طول العمر كانت بمثابة ثورة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء، ويجب التأكيد على "الشيوخة المنتجة" - أي الإسهام المتواصل الذي يستطيع المسنون أن يقدموه إلى مجتمعاتهم. وقد تتطلب التغيرات المادية تعديلاً في طبيعة هذا الإسهام، لكنه لن يخبو بوجود السياسات المناسبة. غير أنه ينبغي أن يتم الاعتراف الواضح بالفروق بين حالة المسنين في العالم النامي وحالتهم في العالم المتقدم النمو. فالبلدان النامية مثلاً تبدي في الغالب مرونة أكبر لدى معالجة مسائل الشيوخة.

٥٧ - وأردفت تقول، ثانياً، إن السن المنتجة تتعلق بالقضية المركزية للتنمية - القضاء على الفقر. ففي البلدان النامية، يحصل الفقر بالنسبة للأُسر بدلاً منه بالنسبة للأفراد، نظراً لأن المسنين هم عادة جزء من الأسرة المعيشية المتعددة الأجيال. وثالثاً، يجب أن يكون لخطة العمل الدولية المنقحة إطار زمني واضح، يمكن تحديده بصورة واقعية بـ٢٠ سنة، أو جيل واحد. ورابعاً، قد تتطلب ممارسة المسنين لحقوق الإنسان صكاً دولياً محدداً. وأخيراً، يجب أن تتضمن الخطة آلية للتنفيذ على فترة مطولة.

٥٨ - وأضافت قائلة إن موارد منظومة الأمم المتحدة البشرية والمالية المخصصة لقضايا الشيوخة ضئيلة جداً، وإذا كان لا بد من معالجة هذه القضايا على نحو جدي، فإن هذه الحالة لا يمكن أن تستمر. ففي المجالات الأخرى، كالإيدز مثلاً، حيث المشكلة خطيرة والمسؤولية واسعة، تم إيجاد برامج خاصة. ورغم أن وجود "وكالة عالمية معنية بالشيوخة" - حسبما اقترحه بعض الخبراء - قد لا يكون مبرراً، فإن وجود برنامج معني بالشيوخة على نطاق المنظومة سيحمل فرصة معقولة لتنفيذ خطة العمل.

٥٩ - **السيد آبيلاند** (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) قال إن السنة الدولية للمتطوعين في عام ٢٠٠١ وفرت الفرصة كي يحقق الاتحاد الدولي التكامل في أنشطة السنة مع برامجه المتصلة بضعفاء الأطفال والشباب والمسنين. وبوصف الاتحاد منظمة دولية، فقد انضم إلى متطوعي الأمم المتحدة في تعزيز أهداف السنة لدى برلمانات العالم في دورة الاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت مؤخراً. كذلك فإن السنة شهدت

بداية نهج جديد إزاء نزعة التطوع، لا سيما فيما يتعلق بالاتصالات مع الكيانات خارج حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

٦٠ - وقال إن الاتحاد يعمل على نحو وثيق مع شركائه ومع البرلمانات، وينوي توسيع تعاونه مع الدول خلال السنتين التاليتين. وقد قام بالاعتراف بأهمية المتطوعين، فأكمل بذلك تغطية الاحتياجات التي لم يلبها النظام الرسمي لأداء الخدمات، وبإدخال أو تحديث تشريعات ترمي إلى تيسير عمل المنظمات التطوعية.

٦١ - ومضى يقول إن الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة ستوفر فرصة أخرى لإبراز قيمة المسنين بوصفهم متطوعين. وسيبذل الاتحاد جهداً خاصاً كي يعرض على الجمعية العالمية سلسلة من القضايا المتعلقة بالمسنين والحركات السكانية، وفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والنزعة التطوعية، وهي القضايا التي تشغل بال الجمعيات الوطنية إلى حد كبير وتتطلب اهتماماً دولياً. وأردف يقول إن العديد من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية تعتمد أيضاً على الشباب، على الرغم من عرضتهم للضعف، بوصفهم متطوعين يواجهون التحديات اليومية. وسيستطلع الاتحاد نهجاً جديدة لإشراك الشباب في حركة التطوع.

٦٢ - ومضى قائلاً إن الاتحاد ربط كثيراً من برامجه في مختلف الميادين بالكفاح ضد الإيدز، ومكّنت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الإيدز من التأكيد على أهمية مواجهة هذا الوباء على جميع الجبهات. فالمتطوعون الشباب يُستخدمون لتوفير التعليم لأقرانهم على المستوى المجتمعي في غانا ويُدرَّبون ليكونوا عُمالاً صحيين أوليين في الفليبين من أجل الوصول إلى أطفال الشوارع ومساعدتهم على الحصول على الخدمات الصحية الأساسية - وهذان مجرد مثالين للسبل العديدة التي يشترك فيها المتطوعون الشباب في مجتمعاتهم.

٦٣ - واختتم قائلاً إن الاتحاد سيبني على الأساس الذي تم إرساؤه خلال السنة الدولية للمتطوعين، وهو على ثقة في أن الجهات الأخرى في المجتمع الدولي ستحذو حذوه.

٦٤ - **السيد دوريان** (البنك الدولي) قال إن هناك عبارة قوية استعملتها حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة هي "وجِّه نظرك إلى الجائزة"، وهي تمس على نحو مباشر مسائل الفرص الاجتماعية وحقوق الإنسان والتنمية المعروضة على اللجنة. وإن البنك الدولي ذكر أن هناك حاجة إلى ثلاثة عناصر جوهرية للقضاء على الفقر: الأول، توسيع الفرص الاقتصادية أمام الفقراء عن طريق النمو الاقتصادي، بتحسين عمل الأسواق وبناء مصادر قوتهم، كالأراضي والتعليم؛ والثاني، تمكين الفقراء بتعزيز قدرتهم على صياغة القرارات التي تؤثر في حياتهم، مع إزالة التمييز؛ والثالث، تحقيق الأمن، عن طريق تقليل تعرضهم للخطر وبناء شبكات السلامة والحماية الاجتماعية.

٦٥ - ومضى يقول إن للبنك الدولي وجهة نظر بالنسبة للتنمية الاقتصادية، ولكن اللجنة تفضل معالجة القضاء على الفقر من وجهة الحق في التنمية. وإن هذا الحق يقوم على مبادئ المساواة وعدم التمييز؛ والكرامة، من خلال حرية الاختيار، والاستقلال والحرية؛ والإنسانية العامة، من خلال الاحترام المتبادل والتضامن. وكلا النظرتين متكاملتان، وإن الحد من الفقر هو أهم إسهام يمكن أن يُقدم من أجل تعزيز الإنصاف والعدل.

٦٦ - وأردف قائلاً إن البنك الدولي، في برنامجه الجديد بشأن التنمية الاجتماعية، استوعب فكرة أنه، كي تكون

التنمية مستدامة، يجب ألا يكون الفقراء "هدفاً" لمسعى الحد من الفقر والجهود الإنمائية الأخرى، بل يجب أن يكونوا مُلاَّكاً كاملين لهذه العملية وشركاء فيها. وقد تم إحراز تقدم في ذلك النهج الأكثر إنصافاً وشمولاً إزاء التنمية: فقد تضمن ما يقارب ٧٠ في المائة من العمليات التي أقرها مجلس البنك خلال سنته المالية ٢٠٠١ مشاركة المجتمع المدني.

٦٧ - وأضاف يقول إن العديد من الأغراض السامية التي حددتها الدورة الاستثنائية ومؤتمر قمة الألفية لن تتحقق ما لم يضع المجتمع الدولي أهدافاً تؤدي إلى تنفيذ تلك الأغراض، وخطط تنفيذ واضحة، وشراكات وتحالفات منسجمة. فبعد ١١ أيلول/ سبتمبر، لم تعد لدى العالم فرصة لانتظار تحقيق التكامل بين السياسة الاجتماعية والاقتصادية، أو لتعلّم كيفية العمل معاً على نحو أكثر فعالية. فمعالجة مسألة الفقر هي معالجة لمسألة السلام.

تنظيم الأعمال

٦٨ - **الرئيس** سأل عما إذا كانت اللجنة ترغب في أن تجتمع بصورة متزامنة مع المناقشة العامة التي تجري في الجلسات العامة التي ستعقد في الفترة من ١٠ إلى ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر. وأوصى بقوة أن تظل اللجنة منعقدة خلال الأسبوع الذي يبدأ في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر، لأن من المزمع أن يوجه مفوض الأمم المتحدة السامي الجديد لشؤون اللاجئين وعدة مقررين خاصين معنيين بحقوق الإنسان كلماتهم إلى اللجنة خلال ذلك الأسبوع ولأنه لا يمكن إعادة جدولة كلماتهم. وفضلاً عن ذلك، فلو تم تعليق عمل اللجنة، فإن ذلك سيؤثر على الدورة الأولى المستأنفة للجنة التحضيرية للجمعية العالمية الثانية للشيخوخة ولن يكون بالإمكان استكمال برنامج عمل اللجنة بحلول ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر.

٦٩ - غير أنه اقترح أيضاً، بغية إعطاء الوفود أقصى درجة من المرونة، ألا يتم اتخاذ إجراء بشأن أي من المقترحات في تلك الفترة. وفضلاً عن ذلك، فإن رئيس الجمعية العامة أعطى تأكيدات بأنه، لأغراض الدورة السادسة والخمسين، لا يترتب على اللجان أن تلتزم بأحكام قرارات الجمعية العامة التي تمنعها من الاجتماع بالتزامن مع المناقشة العامة.

٧٠ - واقترح أن تواصل اللجنة جلساتها خلال الأسبوع الذي يبدأ في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر.

٧١ - وقد تقرر ذلك.

٧٢ - **الرئيس** اقترح أيضاً أن تتخذ اللجنة إجراءاتها، حسب الاقتضاء، بشأن مشاريع الاقتراحات، في جلسة بعد الظهر من كل يوم خميس.

٧٣ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠